LEB/96/100
26C

United Nations
Integrated Rural Development
Programme For Baalbeck - Hermel
LEB/96/100 & LEB/96/B99
Lakkis Bld. Ras Al-Ain, Baalbeck, Lebanon,
Tel:(00961-8) 373233-337234,
Fax:(00961-8)372070
E-Mail: unrdp@cyberia.net.lb

برنامج الأمم المتحدة
للتنمية الريفية المتكاملة
لمنطقة بعلبك - الهرمل
لبنان/96/100 و لبنان/96/ب99
بناية اللقيس، راس العين، بعلبك - لبنان،
تلفون (00961 - 8) 373234،373233
لفاكس (00961 -8) 372070

2C-c

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية
مركز مشاريع ودراسات القطاع

UNDP BEIRUT
LEB/96/100
08 SEP 1999
RR DRR
ZMA
box

مشروع خطة طوارىء لمعالجة الأزمة الإجتماعية والإقتصادية الخانقة بمنطقة بعلبك / الهرمل

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

أيلول 1999

مشروع خطة طوارىء لمعالجة الأزمة الإجتماعية والإقتصادية
الخانقة بمنطقة بعلبك / الهرمل

I- المقدمة:

لقد وضعت خطة الطوارئ هذه تلبية لطلب سعادة المدير العام لقوى الأمن الداخلي، اللواء عبد الكريم إبراهيم، وذلك في إطار معالجة الأزمة الإجتماعية والإقتصادية الخانقة بمنطقة بعلبك – الهرمل، الناتجة عن إتلاف المخدرات للسنة الثامنة على التوالي، والتي زادها تفاقما الجفاف الإستثنائي لهذه السنة 1998-1999، الأمر الذي دفع المزارعين على زراعة مساحات كبيرة من الحشيشة، على غير عادة: تم إتلافها بالكامل، الشيء الذي ترك إحتقانا إجتماعيا حادا.

وخطة الطوارئ هذه **هي جزء لا يتجزأ من الخطة المرحلية** التي يتم إعدادها لتقديمها للمؤتمر المقرر عقده خلال كانون الثاني 2000للدول والهيئات المانحة قصد تمويلها وتنفيذها خلال **المرحلة الثالثة** من برنامج التنمية الريفية في الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2005.

ونود التنويه والتأكيد أن هذه الخطة الطارئة **لا يمكن ولا يجب إعتبارها بأي حال من الأحوال بديلا عن الخطة المرحلية** المذكورة انفا، وبالأحرى ليست بديلا كذلك عن المخطط التوجيهي للمياه Plan Directeur des Eaux، ولا عن المخطط المناطقي الشامل للتنمية الإقتصادية والإجتماعية Plan Régional de Développement Socio-Economique، الذي باشر البرنامج بإعداده منذ تشرين الثاني 1998، إستنادا إلى المسوحات والدراسات والبحوث التطبيقية التي أتمها وقام بها خلال الفترة من 1994 – 1998؛ وذلك بالتعاون مع مركزي الأكساد والإيكاردا ومركز الأمم المتحدة للإستشعار عن بعد بجنيف، ومختلف الوزارات والهيئات الدولية المختصة. وهذا المخطط الشامل الذي يتطلب مزيدا من البحوث والتحاليل الميدانية للتربة والمياه وإستعمال صور القمر الصناعي، والإستشعار عن بعد، ونظام معالجة المعلومات الجغرافية .G.I.S؛ من المقرر له أن يكون جاهزا سنة 2003، لتقديمه للحكومة اللبنانية قصد المباشرة بتنفيذه ومتابعة إنجازه بعد إنتهاء دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وهيئة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات UNDCP الموجه لمنطقة بعلبك – الهرمل، أي إبتداءا من سنة 2006.

لذا نرجو عدم المزج وإعتبار الخطة التالية **هي مجرد برنامج طوارئ قصير المدى يتم تنفيذه خلال سنة 1999-2000** وبداية 2001؛ وبالتالي يمكن ضخ الأموال التي سترصد لهذه الخطة من قبل المصادر المختلفة، يمكن ضخها كمساهمة في المشروع المنفذ حكوميا(National Execution(NEX عبر مجلس الإنماء والإعمار بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتبها لخدمة المشاريع UNDP/UNOPS؛ أي Project LEB/96/100. والمباشرة بتنفيذه عبر نفس الآلية ضمن برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة لمنطقة بعلبك الهرمل، مما يوفر الفعالية ومرونة التنفيذ التي تضمنها الآلية الحالية ويضمن أيضا المساهمة والمشاركة الفعالة للوزارات والهيئات الحكومية المعنية كل حسب إختصاصه، كما يجري حاليا وبتنسيق تام معها عبر اللجان القطاعية الموجودة منذ 1994 مع إمكانية الإستعانة بالجيش اللبناني بصورة أكثر مما حصل في السنوات الماضية.

II- الأسباب والموجبات:

لقد حرم عدد كبير من مزارعي ومتساكني منطقة بعلبك الهرمل منذ موسم 1991 – 1992، من دخل كبير كان يتأتى لهم من زراعة المخدرات؛ كما أنّ تصنيع هذه المحاصيل والإتجار فيها كان يساعد على ضخ ما لا يقل عن 500 مليون دولار سنويا في الدورة الإقتصادية للمنطقة، وبالتالي كان يمثل دعما للمقدرة الشرائية للمواطنين وسوقا عريضة، لها إنعكاساتها على مستوى الطلب على المنتوجات الزراعية الأخرى للمنطقة.

ومع إجتراء وتناقص المدخرات السابقة لمواطني ومزارعي المنطقة، **فلقد ظهرت أزمة إجتماعية حادة تمثلت في ثورة الجياع وتبعاتها المتلاحقة التي مازالت تتفاعل، في ظل غياب الدّعم اللازم والكافي من**

قبل المجتمع الدولي والهيئات والدول المانحة، وضآلة المجهودات والتمويلات المرصودة على مستوى الحكومة اللبنانية في نطاق التنمية المناطقية والإنماء الريفي خاصّة.

كما أن الجفاف الإستثنائي لهذه السنة، والذي لم تشهده منطقة الشرق الأوسط منذ **1908**، أثر تأثيرا حادا على مداخيل المزارعين وتسبب لهم بخسائر كبيرة نتيجة إنعدام مردود المحاصيل والزراعات البعلية، وكذلك نضوب عدد كبير من الآبار والينابيع، ونزول التدفق المائي للبقية إلى ما دون ثلث التدفق الوسطي العادي، ممّا قلّص المساحات المروية وزاد الأزمة تفاقما.

وممّا زاد الطّين بلّة أزمة تسويق عديد المنتوجات الزراعية، مثل البطاطا، والبندورة، والبصل، والثوم، والعنب والتفاح، في غياب هياكل تعديل السّوق ومراكز الفرز والتوضيب والخزن المبرد، إلى جانب صعوبة الحصول على القروض اللازمة لمثل هذه العمليات ونسبة الفائدة العالية إن وجدت التمويلات، الشيء الذي يحدّ من قدرة التعاونيات وتجّار الجملة والمصدرين على التدخل لتحسين الوضع وتعديل السوق.

III- الأهداف :

إنطلاقا من الأسباب والموجبات المذكورة أعلاه، ومن ضرورة التنفيس من هذا الإحتقان الإجتماعي والإقتصادي والحيلولة دون تدهور الوضع وإنعكاساته على حالة السلم والإستقرار الإجتماعي – السياسي، فإن هذه الخطة تهدف إلى معالجة المحاور الثلاثة التالية:

1. برنامج صيانة التربة وحفظ المياه، وإستصلاح الاراضي **ومقاومة البطالة والنزوح الريفي عبر التشغيل المكثف.**
2. برنامج حصر جزء من الينابيع الصغيرة وتجهيز ابار محفورة وحفر وتجهيز اخرى بالمناطق الجردية وإنجاز خزانات وشبكات ري عليها في إطار مقاومة البطالة والرفع من مردودية الحيازات الصغيرة **وتشجيع المزارعين على العودة إلى مزارعهم وقراهم** التي غادروها لصعوبة العيش وقلّة المياه حتى للشفة.
3. برنامج التسليف الريفي لدعم القدرة الإستثمارية للمزارعين ومساعدتهم على إعادة توجيه نظم إنتاجهم Systemes de production، عبر إستيعاب وإقتباس الحزم التقنية الملائمة، وتمكينهم من إقتناء اليات المكننة وشبكات الري الحديثة، وكذا المساهمة في حماية الإنتاج وضمان تسويقه عبر دعم هياكل التسويق ومساعدة المسوقين جمعيات تعاونية وأفراد، بتقديم القروض اللازمة بالشروط الميسرة والملائمة.

والدراسات الملّخصة الملحقة توضّح أهداف ومحتويات هذه المحاور الثلاث، **لذا نلح على القارئ المحترم الرجوع إليها وإلى الرسالة الملحقة** حول الموارد المائية لمنطقة بعلبك الهرمل؛ وعدم الإكتفاء بالملخص التالي في البند IV أدناه.

IV- الإنجازات والنتائج المتوقعة:

أ- برنامج صيانة التربة وحفظ المياه ومقاومة البطالة عبر التشغيل المكثف:

تتمثل الإنجازات والنتائج المتوقعة، في تنفيذ جملة من الأشغال والمشاريع لحماية الأراضي من الإنجراف و المحافظة على خصوبتها و تحسينها وكذلك العمل على تحسين الغطاء النباتي بها **بغراسة أشجار حرجية ومثمرة وتحسين وتنمية المراعي**، حسب طبيعة المنطقة والأهداف التنموية المرسومة. (الرجاء الرجوع إلى الملحق للتفاصيل Annex I)

و تشمل أحواض التدخل خاصة المناطق التالية:

- عرسال، رأس بعلبك
- بعلبك، يونين، نحلة
- بريتال، حام، معربون، وعين البنية
- السّوح، البرغش، والشربين، وادي التركمان، وادي الرطل، جباب الحمر
- وادى الجوز
- القصر وفيسان

- حربتا، القدام، عيناتا
- دير الأحمر، اليمونة، دار الواسعة
- فلاوة، كفردان، شمسطار

ويتوزع البرنامج المقترح لسنة 1999 – 2000، كما يلي حسب مناطق التدخل:

مناطق التدخل	أشغال ميكانيكية (هك)	أشغال يدوية (هك)	غراسات وتحسين مراعي (هك)	شق طرق زراعية (كلم)
عرسال، رأس بعلبك	420	590	530	32
بعلبك، يونين، نحلة	260	280	310	12
بريتال، حام، معربون، عين البنية	280	315	365	21
السّوح، البرغش، والشربين، وادي التركمان، وادي الرطل، جباب الحمر	180	190	250	10
وادى الجوز	200	320	420	25
حربتا، القدام، دير الأحمر، اليمونة، دار الواسعة	230	300	380	24
القصر وفيسان	100	140	230	10
فلاوة، كفردان، شمسطار	200	300	350	20
المجموع	**1.870**	**2.435**	**2.835**	**154**

وتبلغ الكلفة الجملية للأشغال المقترحة أنفة الذكر حوالي 8.88 مليون دولار تتوزع كالتالي حسب وجهة الإنفاق:

- تكلفة **خلق مواطن شغل إضافية** على شكل أجور توزع بمناطق التدخل مقابل العمل، وتبلغ 3.64 مليون دولار (41 %).
- مصاريف أخرى (تأجير اليات ثقيلة على شكل تعهدات، إقتناء معدات صغيرة، شتول أشجار). وتبلغ 3.76 مليون دولار (42.34 %).
- مصاريف الإدارة والتنفيذ والإشراف واليات التنقل : 1.11 مليون دولار (12.5%).
- هامش تغيّر الكلفة والنفقات غير المتوقعة : 0.37 مليون دولار (4.16 %).

وذلك لإستصلاح ما يزيد عن 6000 هكتار (60000 دونم) وشق طرق (مسالك) زراعية بطول 154 كيلومتر، وخلق **مواطن شغل إضافية** بمناطق التدخّل توفر للمزارعين مداخيل شبه قارة في الفترة التي تتم فيها تهيئة الأراضي والعمل على تحسين إنتاجيتها، **والحدّ من النزوح الريفي في إنتظار توفر موارد رزق قارة** نتيجة لإستصلاح الأراضي وزيادة مردوديتها وبالتالي تحسن مداخيل المزارعين.

وقد قدرت أيام العمل المطلوبة لإنجاز البرنامج في حدود 545 ألف يوم عمل أي في حدود **3600 موطن شغل شبه قار** لمدة خمسة أشهر (150يوم عمل في السنة لكل فرد)، أي 20 % من عدد السكان النشطين، وهو ما يقارب نسبة البطالة المقدرة لدى المتساكنين المتعاطين لنشاط فلاحي بهذه المناطق.

هذا زيادة عن **الوظائف الجديدة** اللازمة للإشراف الفني البالغة 3 مهندسين و 5 تقنيين معاونين ومساحين.

كما أن إستصلاح هذه المساحة من الأراضي وغراسة الأشجار وتحسين المراعي سوف تنتفع به **أكثر من 850 عائلة من مالكي الحيازات الصغيرة** بالجرود، أي أكثر من **5300 مواطن يعتاشون من الزراعة، بحيث تصبح مزارعهم قادرة على توفير الدخل المقبول لهم، وبالتالي تغنيهم عن النزوح.**

ب- برنامج حصر جزء من الينابيع الصغيرة وتجهيز آبار محفورة وحفر وتجهيز أخرى، بالمناطق الجردية وإنجاز خزانات وشبكات ري عليها في إطار مقاومة البطالة والرفع من مردودية الحيازات الصغيرة وتشجيع المزارعين على العودة إلى مزارعهم وقراهم التي غادروها لصعوبة العيش وقلة المياه:

ب-1: الينابيع : يوجد عدد من الينابيع بجرود بعلبك الهرمل التي هي بحاجة إلى أعمال صيانة وحصر وإستصلاح.

المؤشرات التالية تبين كمية المياه المتدفقة من هذه الينابيع مع المساحة التي يمكن سقايتها بواسطة شبكات وخزانات يتم إنشاؤها على الينابيع المذكورة. (انظر الملحق المصاحب للتفاصيل Annex II)

- كمية المياه : 443 ل/ث.
- المساحة المروية : 886هكتار.
- عدد العائلات المستفيدة من المشروع : **434 عائلة** أي ما لا يقل عن **3000 مواطن، وألف موطن شغل قار** على مدار السنة من إستغلال هذه الاراضي المروية.

وتبلغ الكلفة الجملية لتأهيل هذه الينابيع حوالي 2.93 مليون دولار، موزعة كالتالي:

- عمالة فنية وعادية مباشرة : 0.8 مليون دولار (27.3%) أي ما يعادل **100 ألف يوم عمل أو 600 عامل** لمدة 150 يوم كل واحد.
- كلفة مهندسين وفنيين للإشراف الفني وتجهيزات واليات نقل بمبلغ : 0.4 مليون دولار (13.65%) منهم **عدد 2 مهندسين و 4 معاونين ومساحين.**
- كلفة مواد وتجهيزات وتعهدات مع مقاولين خواص بمبلغ:1.46 مليون دولار (49.83 %).
- هامش تغير الكلفة ومصاريف أخرى غير متوقعة بمبلغ:0.27 مليون دولار أي (9.22%).

ب-2 الآبار : كما يهدف البرنامج إلى تجهيز 5 ابار محفورة بالمنطقة وحفر وتجهيز 5 ابار أخرى في خلال سنة التنفيذ. (أنظر الملحق المصاحب للتفاصيل Annex II)

وتبلغ الكلفة الجملية لتأهيل وحفر هذه الابار ما قدره : 1.4 مليون دولار.

وتمكن هذه الابار المعدة للشفة والري من تأمين مياه الشفة لحوالي 8000 قروي إلى جانب ري ما لا يقل عن 150 هكتار تستفيد منها **100 عائلة مزارعة** أي ما لا يقل عن **700 مواطن.** وتوفر العمل القار لما يزيد عن **250 عامل نشط** من أفراد هذه العائلات.

وتتوزع الكلفة الجملية لهذه الابار كالتالي:

- كلفة حفر الابار (تعهدات): 0.3 مليون دولار.
- كلفة تجهيزات ضخ (شراءات): 0.6 مليون دولار.
- كلفة يد عاملة مباشرة: 0.2 مليون دولار أي **30 ألف يوم عمل أو 200 عامل** شبه قار.
- كلفة مواد ومعدات صغيرة: 0.23 مليون دولار.
- هامش تغير الكلفة ومصاريف غير متوقعة: 70 ألف دولار.

جـ- برنامج التسليف الريفي لدعم القدرة الإستثمارية للمزارعين ومساعدتهم في مجال دعم هياكل التسويق وتعديل السوق:

نود التنويه هنا إلى أنّ هذا البرنامج التسليفي حصلت حوله مكاتبات رسمية بين **وزارة الزراعة ووزارة المالية، وحصل على الموافقة المبدئية، من معالي وزير المالية السابق** الأستاذ فؤاد

السنيورة في تشرين الثاني 1998. كما كاتبنا فيه الحكومة الحالية، وقدمناه لكل من **معالي وزير المالية ومعالي وزير الإقتصاد** (الرجاء الرجوع إلى الدراسة الملحقة والصور عن المكاتبات والموافقة المذكورة أعلاه Annex III).

1- الأهداف

- يستهدف النظام التسليفي الريفي المقترح للمنطقة، (وذلك بتوفير السلف المطلوبة المختلفة عينية و/أو نقدية)، دعم وتمويل الزراعات ونظم الانتاج البديلة الملائمة والمشاريع الحرفية والإنتاجية المدرة للدخل والمولدة لفرص العمل والتشغيل الجديدة، وتنشيط الحركة التعاونية، **والمساهمة في حل المشاكل والاختناقات التسويقية، وتشجيع التصنيع الزراعي في المنطقة**. وهو الأمر الذي يتأتى من خلال إشراك المصارف التجارية الخاصة العاملة في المنطقة من جانب ومن خلال تقديم الخدمات الإرشادية الزراعية والنصح الفني والبحث العلمي التطبيقي للمزارعين (في حزم متكاملة مع التسليف) من جانب اخر.

2- موجبات النظام المقترح

- يعيش صغار ومتوسطي الحال من مزارعي ومنتجي المنطقة وضعا متأزما للغاية في ظل غياب **"نظام تسليف زراعي مؤسّسي ومنظم"** في لبنان، الأمر الذي يضطرون معه إلى اللجوء إلى مصادر التسليف الأخرى (المرابين والتجار والشركات الخاصة) فيقعون فريسة الاستغلال وإرتفاع التكلفة التي تستص دخولهم المرتجاة من أعمالهم وأنشطتهم المزرعية فيبقون في حالة مزرية من الضعف المالي وقلة الحيلة في المساومة! ومما يفاقم من هذا الوضع كل من غياب الارشاد الزراعي الملحوظ المطلوب بالحاح للمزارعين وتخوف المصارف التجارية التقليدية في الدخول بتسليفهم، وكذلك الحال لأصحاب الحرف والمهن الصغيرة النطاق، و عدم تقدير الظروف المواكبة لأعمالهم وللقطاع الزراعي في مجمله. وعليه، فان توفير التسليفات المنظمة والمستهدفة، في إطار من الشفافية المحاسبية والمصداقية المتبادلة مع استمرارية مضمونة وحيوية مالية مؤكدة بضمانة مرحلية من الدولة للديون الهالكة، لمما يشجع المصارف التجارية على المشاركة بأموالها الخاصة في هذا المجال، وهو أمر ينعكس بإيجابياته على المجموعات المستهدفة (صغار المزارعين والمنتجين والمستثمرين) والمصارف التجارية نفسها وإقتصاديات المنطقة في مجملها على حد سواء.

3- إنشاء صندوق دوار مشترك للتسليف

- يتمثل المقترح المطروح هنا بإنشاء "**صندوق دوار مشترك للتسليف**" يتم تمويله مناصفة بين الحكومة (وزارة المالية عبر مصرف لبنان) والمصارف التجارية الخاصة الراغبة بالمساهمة (أو تجمع مصرفي معين) وبموجب إتفاقية / إتفاقيات ثنائية. وهنا، **من المقترح أن تدبّر الحكومة مبلغ عشرة ملايين دولار أمريكي** (سواء من الخزينة العامة أو من صناديق التمويل العربية والأجنبية بفائدة بسيطة وبشروط سهلة وميسرة) بينما تتدبر المصارف التجارية مبلغ العشرة الملايين الأخرى وبضمانة الدولة ذاتها وبفائدة عادية مساوية لـ (16 %) كما هو في السوق المالية حاليا، أما البرنامج فيشارك بمبلغ مليون ونصف المليون من الدولارات الأميركية، تمثل ما هو موجود لديه كمخصص للتسليف وقع ضخه خلال المرحلة الأولى من عمره (1994 – 1997). ومن مساهمات المصادر الثلاثة هذه يتشكل الصندوق التسليفي المقترح، حيث تبلغ تكلفة الفائدة الوسطية على أمواله الإجمالية (8%) بينما تبلغ الفائدة على التسليفات الصادرة عنه (12 %) للسلف الموسمية و (8 % – 10 %) على السلف متوسطة وطويلة الأجل أي بكلفة وسطية عامة تبلغ (10 % سنويا). وبذلك تُكفل إستمراريته وحيويته المالية في المستقبل من جانب، وتدعم عملية التنمية واضطرادها في المنطقة من جانب آخر؛ وهو الأمر الذي سيغطي بدوره تكلفة أموال المصارف الخاصة المسهم بها والمصاريف والنفقات الإدارية المرتبطة بها، فضلا عن أنه يوفر إمكانية لمواجهة التضخم وتاكل القدرة الشرائية للأموال كما يشجع بالتالي المصارف الخاصة ذاتها على استثمار أموالها في القطاعات الاقتصادية والإنتاجية في المنطقة بوجه عام وفي القطاع الزراعي منها على وجه الخصوص مما سيقود إلى انطلاق تنمية زراعية رائدة وقائدة ومرغوبة لبقية القطاعات.

4- خلاصة بتوزيع أموال الصندوق المقترح حسب آجال السلف

نوع السلف حسب آجالها الزمنية	مدى قيمة السلفة الفردية ($)	عدد المستفيدين بالسلف	الفائدة السنوية على السلف	الفترة الوسطية للسلفية الواحدة	القيمة الاجمالية المرصودة للسلف (مليون دولار أميركي)	الغايات الاستثمارية للسلف
- سلف موسمية زراعية (لا تزيد عن سنة)	5000 – 3000	4700 مزارع	12 % (1 % شهريا)	11 شهرا	14	مدخلات إنتاج زراعي ونفقات تشغيلية نقدية (للأفراد)
- سلف متوسطة الأجل زراعية (أكثر من سنة وأقل من 10 سنوات)	6000 – 3000	1000 مزارع	10 % (فائدة بسيطة)	8 سنوات	3	مشاريع ري (للأفراد)
- سلف طويل الأجل زراعية (أكثر من 10 سنوات ولغاية 15 سنة)	6000 – 2000	500 مزارع	8 – 10 % (فائدة بسيطة)	13 سنة	1	زراعات شجرية مثمرة (للأفراد)
- سلف متوسطة وطويلة الأجل غير زراعية وذلك لتسهيل تسويق الانتاج وفك الاختناقات التسويقية	100 ألف و 300 ألف دولار	60 مجموعة مستهدفة (تعاونيات وكبار مصدرين وتجار)	12 % (فائدة بسيطة)	10سنوات	2	مراكز فرز وتوضيب وتبريد ومصانع غذائية صغيرة الحجم (للمجموعات)
- سلف موسمية زراعية (من أموال المرحلة الأولى)	1500 – 3000	500 مزارع	12 % (فائدة بسيطة)	11 شهرا	850 ألف دولار أمريكي	مدخلات إنتاج زراعي ونفقات تشغيلية نقدية (للأفراد)
المجموع	بين 1500 و 300.000 دولار	4000 مزارع + 60 مجموعة مستفيدة	بين 8% و 12 %	بين سنة وخمسة عشرة سنة	نحو 21 مليون دولار امريكي	ـــــــــ

5- الجدوى الاقتصادية للصندوق المقترح

- فضلا عن فرص التشغيل الجديدة والقيمة الإضافة المتأتية على دخول المزارعين والمنتجين، فقد أثبتت دراسة الجدوى الاقتصادية التفصيلية المعدة لهذا الغرض (ومن خلال ثلاثة سيناريوهات مفترضة) أن خزينة الدولة لن تتكلف أي أعباء مالية تذكر (حتى في حالة تحملها نسبة 30 % كديون هالكة، من أجل ضمان أموال المصارف التجارية المساهمة بصورة كاملة وتامة)، بل ستحصل على عائد إقتصادي داخلي (EIRR) يقدر معدّله بنحو (19.6 %) وذلك نتيجة لتنشيط الدورة الاقتصادية العامة وزيادة كميات الإنتاج الزراعي في المنطقة. وبعد مرور خمسة عشر عاما من عمل الصندوق المقترح، فان الأموال المتراكمة فيه، بعد كل الخصميات والاقتطاعات المطلوبة والحسابات المتوقعة، ستبلغ نحو (24) مليون دولار أمريكي وهو الأمر الذي يعزز القول بالمحافظة على رأس المال من الاندثار بمرور الزمن وباستمرارية الصندوق ذاته وحيويته المالية والانطلاق، بل والتسارع، بالتنمية الزراعية في المنطقة المعنية. (الرجاء العودة الى الملحق المفصل Annex III)

V- ملخص عن خطة الطوارىء:

الجدول التالي يلخص المؤشرات المرتقبة من خطة الطوارىء المقترحة وتكاليفها الجملية.

البرنامج / المؤشرات أو الكلفة	برنامج إستصلاح الأراضي I	برنامج حصر الينابيع وحفر الآبار II	برنامج التسليف الريفي ودعم هياكل التسويق III	الجملة
1) المؤشر				
عدد العائلات المنتفعة	850	534	4000	7384 عائلة
عدد المواطنين	5300	3700	26000	35000
العمالة شبه القارة المرتقبة				
أيام	545 ألف يوم	130 ألف يوم		675 ألف يوم
عمال	3600 عامل	800 عامل		4400 عامل
فرص العمل الجديدة الدائمة	2150	1850	12000	15400 مواطن عامل
2) الكلفة				
تكاليف عمالة	3.64	1.0	-------	4.64 مليون دولار
تكاليف إشراف فني	1.11	0.4	1.05	8.91 مليون دولار
سيارات وتجهيزات				
تعهدات	3.76	2.59		
شراءات				
مختلف/هامش تغير الكلفة	0.37	0.34	------	0.71
القروض			10 مليون دولار	10 مليون دولار
التكاليف الجملية	**8.88 مليون دولار**	**4.33 مليون دولار**	**11.05 مليون دولار**	**24.26 مليون دولار**
المساحة المنتفعة	6000 هك	1050 هك	24000 هك	31050 هك
الكلفة بالهكتار المنتفع	1480 دولار/هك	4120 دولار / هك	920 دولار / هك	1100 دولار / هك
خطط فنية جديدة	8	6	7	21
كلفة موطن الشغل الموفر	4115 دولار	3440 دولار	1800 دولار	2250 دولار

والجدول أسفله يبين توزيع الكلفة على البنود المختلفة لميزانية المشروع Project LEB/96/100؛ وكذلك مواعيد صرفها خلال سنوات 1999-2000 و 2001. **لذلك لا بد من تعديل وثيقة المشروع المنود عنه أعلاه، وتضمين تعهد الحكومة عبر مجلس الإنماء والإعمار بضخ هذه الأموال سنويا**، مع تمديده لغاية سنة 2001. وبذلك يبقى دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، وهيئة مقاومة المخدرات UNDCP، يبقى هذا الدعم موجها للإعانة الفنية، والصحة والبيئة، وكذلك مشاريع المياه والإستصلاح الأخرى خارج خطة الطوارىء هذه.

INCREMENT OF THE BUDGET OF PROJECT LEB/96/100

BE	BL	DESCRIPTION	MT	TOTAL AMOUNT $	1999 AMOUNT $	2000 AMOUNT $	2001 AMOUNT $
10		**PROJECT PERSONNEL**					
	11	**INTERNATIONAL STAFF**					
	11.01	PROGRAMME MANAGER	15	**190,000**	0	140,000	50,000
	11.02	CREDIT SPECIALIST	15	**150,000**	0	120,000	30,000
	11.03	CONSULTANT C.E.S	7	**60,000**	20,000	40,000	0
	11.04	CONSULTANT GENIE RURAL	5	**50,000**	15,000	35,000	0
	11.05	CONSULTANT AD-HOC	3	**30,000**	10,000	20,000	0
	11.99	**SUB-TOTAL**		**480,000**	**45,000**	**355,000**	**80,000**
	13	**ADMINISTRATIVE SUPPORT PERSONNEL**					
	13.01	DRIVERS + SKILLED LABORS		**427,500**	66,500	285,000	76,000
	13.02	LABORS		**3,980,500**	665,000	2,555,500	760,000
	13.99	**SUB-TOTAL**		**4,408,000**	**731,500**	**2,840,500**	**836,000**
	17	**NPPPs**					
	17.01	NATIONAL EXPERTS 1	144	**150,000**	25,000	90,000	35,000
	17.02	NATIONAL EXPERTS 2	180	**131,000**	22,000	80,000	29,000
	17.99	**SUB-TOTAL**		**281,000**	47,000	170,000	64,000
19		**ELEMENT TOTAL**		**5,169,000**	**823,500**	**3,365,500**	**980,000**
20		**SUB-CONTRACTS**					
	21	**SUB-CONTRACTS A**					
	21.01	SUB-CONTRACT M.O.A		**105,000**	0	80,000	25,000
	21.02	SUB-CONTRACT FEASIBILITY STUDIES		**395,000**	0	205,000	190,000
	21.03	SUB-CONTRACT C.E.S		**2,075,000**	210,000	1,400,000	465,000
	21.04	SUB-CONTRACT DRILLING WELLS		**284,000**	60,000	224,000	0
	21.05	SUB-CONTRACT IRRIGATION PROJECTS		**930,000**	0	650,000	280,000
	21.99	**SUB-TOTAL**		**3,789,000**	**270,000**	**2,559,000**	**960,000**
29		**ELEMENT TOTAL**		**3,789,000**	**270,000**	**2,559,000**	**960,000**
40		**EQUIPEMENT**					
	42.01	VEHICLES + TRACTORS + ACCESSORIES		**350,000**	350,000	0	0
	47.01	PROCUREMENT		**2,420,000**	465,000	1,675,000	280,000
	47.02	EXPENDABLE EQUIPMENT		**897,000**	242,000	465,000	190,000
	45.01	OPERATION AND MAINTENANCE		**935,000**	280,000	420,000	235,000
49		**ELEMENT TOTAL**		**4,602,000**	**1,337,000**	**2,560,000**	**705,000**
50		**MISCELLANEOUS**					
	53.01	MISCELLANEOUS		**700,000**	360,000	270,000	70,000
	53.04	CREDIT		**10,000,000**	3,000,000	5,000,000	2,000,000
59		**ELEMENT TOTAL**		**10,700,000**	**3,360,000**	**5,270,000**	**2,070,000**
99	**99.99**	**PROJECT TOTAL**		**24,260,000**	**5,790,500**	**13,754,500**	**4,715,000**

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام